المبادرات التعاونية الأخرى التي تضطلع بها المنظمات شبه-إقليمية مثل اتحاد المغرب العربي، لم تحقق درجة كبيرة من التوافق السياسي أو الإقتصادي[1].

المطلب الثاني:

العلاقات الأورومغاربية في القرن الحادي والعشرين

على مر سنوات التزامه المباشر في منطقة البحر الابيض المتوسط، فشل الاتحاد الاوروبي في احتواء الفوارق الإقتصادية بين دول الشمال والجنوب من الحوض، ومن الواضح أيضا، أنه لم يتم تسجيل تقدم كبير فيما يخص إزالة التصورات الخاطئة والصور النمطية والأحكام المسبقة المتواجدة حاليا في المنطقة (الإسلاموفوبيا؛ التمييز العنصري؛ الصراع الديني؛...)، بالتالي نلاحظ في الآونة الأخيرة كأننا رجعنا خطوة إلى الخلف فيما يخص تعزيز مبادئ الإحترام والتفاهم بين الضفتين[2].

وعليه، فإنه من الضروري إعادة النظر في **العلاقات الأورومغاربية**، إذا ما كان الهدف الفعلي يتمثل في نجاح عملية التكيف السياسي والإقتصادي والثقافي في المنطقة الأورومتوسطية.

وفي حقيقة الأمر، لا يمكننا إنكار أن هذه المنطقة الجيوستراتيجية لا تزال تهيمن عليها فسيفساء من الأبراج دون الإقليمية المتميزة، والتي يتطور كل منها وفقا لنمط العلاقات الخاص بها، إذ على الرغم من القرب الجغرافي، بيد أن التطورات داخل أوروبا والبحر الأبيض المتوسط تشبه رواية عالمين مختلفين، ففي الوقت الذي ينسق فيه الاتحاد الاوروبي سياساته ويعزز المصالح المشتركة من خلال عملية التكامل والتوسع، لا تزال **المنطقة المغاربية** خاصة

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.14.
[2] Ibid., pp.4, 5.

والعالم المتوسطي عامة، تتميز بأنماط تعاونية محدودة مع استمرار الصراعات، التي تحول دون قيام ترتيبات أمنية عبر متوسطية[1].

تقدم الشمال المتوسطي بخطوات كبيرة مقارنة بالجنوب أو **المنطقة المغاربية**، وذلك من خلال الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لمواجهة تحديات العولمة، وهذا يشمل تعزيز الاتحاد الاقتصادي والنقدي[2]، إدراج مشروع أوروبا الرقمية *E-Europe* والذي يسعى إلى نقل أوروبا إلى الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والمعلومة، لتكون محركا قويا للنمو والمنافسة وخلق فرص العمل، كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاستقرار الضريبي ودمج الشركات في محاولة لتعزيز النمو الاقتصاذي؛ وبالنتيجة لذلك زادت الفجوة من ناحية التكنولوجيا والرخاء بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة[3].

نشير أيضا في ذات السياق، أن القرب الجغرافي قد يكون العامل الوحيد الذي لا يزال يقارب أو يجذب أوروبا و**المنطقة المغاربية**، عدا الموارد الطبيعية والسوق الواسعة، والأمر يتضح أكثر إذا ما قارنا النفوذ الإقتصادي للاتحاد الأوروبي مع **المنطقة المغاربية**، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي[4] لكل من أوروبا الوسطى والشرقية و**الدول المغاربية** مجتمعة، تعادل الناتج المحلي الإجماعي لإيطاليا[5].

ويظل الاتحاد الاوروبي إلى حد بعيد أهم شريك تجاري لدول البحر المتوسط، في حين أن نسبة التجارة الخارجية لدول الجنوب منفردة نحو الاتحاد الأوروبي هي نسبة ضئيلة جدا، وحتى إن جمعت مع بعض، فقد تصل فقط إلى حوالي 15 في المئة من إجمالي صادرات

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.5.

[2] بالرغم من أن هذه النقطة، كانت بالنسبة للاتحاد الاوروبي سلاحا ذو حدين.

[3] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.5.

[4] القيمة الإجمالية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة في البلاد خلال سنة واحدة.

[5] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.6.

الاتحاد الأوروبي وارداته، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الدخل القومي بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة[1].

من ناحية أخرى، فإننا نلمس إختلافات واضحة في إعادة الهيكلة الإقتصادية في **المنطقة المغاربية** التي تظل ثقيلة الخطوات، مقارنة بنظيراتها من الدول المتوسطية مثل قبرص ومالطا وتركيا، التي أسرعت وتيرة الإصلاحات الإقتصادية والسياسية كجزء من استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي كان يفترض أن يكون بعد 2010.

في السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو العضوية في الإتحاد الأوروبي قد تجاوزت الدول المتوسطية، حيث أحرزت دول من أوروبا الوسطى والشرقية انتقالا ملحوظا نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، وكانت أكثر نجاحا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي حسن مستوى معيشة شعوبها مقارنة بالدول **المغاربية**، فضلا عن أن نسبة تجارتها مع الاتحاد الأوروبي نمت بمعدل أسرع بكثير من دول **المنطقة المغاربية**[2].

لكن، وفي حين أن هذه المؤشرات التنموية المتباينة تثير القلق، غير أنها حقيقة متوقعة، فالمجتمعات نادرا ما تتحرك بنفس الوتيرة، كما أنها لا تستجيب بنفس السرعة في مواجهة التحديات الخارجية، ومع ذلك لابد من الإعتراف أن الوتيرة الحالية تزيد الهوة اتساعا ما بين الإتحاد الأوروبي و**الدول المغاربية**، إذ لا تزال هذه الأخيرة خلف الركب.

أيضا وفي ذات السياق، فإنه يمكن فهم التمايز فيما يخص مسألة انضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، من غير **الدول المغاربية**، من خلال أخذنا بعين النظر والتمحيص إلى عامل الموارد البشرية، الذي يشكل عاملا مهما وقويا في الاختيار، بالتالي فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يشكل نفوذا أقوى بكثير من الشراكة الأورومتوسطية، ولا غرو

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.6.
[2] Ibid., p.6.